مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثانية والستون

الجلسة **٥٦٤٧**

السبت، ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد كومالو	(جنوب أفريقيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شركن
	إندونيسيا	السيد جيني
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد فربيكي
	بنما	السيد آرياس
	بيرو	السيد شافيز
	سلوفاكيا	السيد ماتولاي
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف

جدول الأعمال

عدم الانتشار

07-28150 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

عدم الانتشار

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي ألمانيا وجمهورية إيران الإسلامية، يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهما الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد متقي (جمهورية إيران الإسلامية) مقعداً على طاولة المجلس؛ وشغل السيد ماتوسيك (ألمانيا) المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2007/170، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2007/100، التي تتضمن مذكرة من رئيس مجلس الأمن يحيل بها تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

سأعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد النصر (قطر): إن دولة قطر تؤمن بأن إيران من حقها إجراء البحوث في مجال الطاقة النووية وإنتاجها لغرض الاستخدامات السلمية. وهذا حق خالص لإيران وفق المادتين الأولى والثانية من معاهدة عدم الانتشار، لا يستطيع أحد أن يسلبها إياه. ولا يساورنا شك في صدق نوايا إيران بشأن الطابع السلمي لبرنامجها النووي.

ونشعر بالحزن الشديد لاضطرار مجلس الأمن إلى فرض عقوبات جديدة على جمهورية إيران الإسلامية. فنحن لا نتصور أن العقوبات أداة مناسبة للضغط. بل على العكس، من شأنها أن تعقد الأمور أحيانا. وهي تشكل في رأينا فشلا آخر للجهود الدبلوماسية. فالضغط المستمر لا يسهم في بناء الثقة المفقودة أصلا بين الطرفين، بل قد تكون عواقبه خطيرة، أخذا بالحسبان الوضع المتفجر أصلا في تلك البقعة من العالم. إن الطريق المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات بين الدول المعنية وإيران، يحتم علينا البحث في آفاق جديدة واستكشاف كل السبل الممكنة التي تمهد الطريق للتوصل إلى حل سلمي لهذه المعضلة وبالطرق الدبلوماسية.

إن دولة قطر تحرص كل الحرص على التزام كافة الدول بمعاهدة عدم الانتشار النووي. وهذا مبدأ ثابت لنا لا يمكن أن نحيد عنه، وحتى عندما صوتنا ضد القرار ١٦٩٦ (٢٠٠٦) كنا في غاية الوضوح. فلم نصوت ضد ذلك المبدأ، بل لمنح مزيد من الوقت لتدارس العرض المقدم

من الدول الست لإيران. وإننا نتطلع إلى رؤية اقتراحات محددة من الطرفين تسهم في بث الروح في آفاق الحلول الدبلوماسية.

إن التصدي لمسائل عدم الانتشار، والذي على أساسه سوف تصوت دولة قطر لصالح القرار، لا يمكن أن يتم من خلال الانتقائية، ولا نتصور أن يتعامل المجلس مع تلك القضايا بمعايير مختلفة. فالمجلس، في رأينا، مطالب باتباع نفس النهج تجاه الدول التي لا تتقيد بالتزاماتها بموجب المعاهدة وتجاه الدول التي لا تعير الاهتمام لمعاهدة عدم الانتشار، وهو ما دفعنا للتقدم باقتراح واضح وصريح فيما يخص إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ووسائل إيصالها في منطقة الشرق الأوسط. ونأسف لأن مقدمي مشروع القرار لم يأخذوا بهذا الاقتراح.

السيد غاياما (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعلل تصويت وفدي الذي سيأتي بعد قليل بشأن هذه المسألة الهامة للغاية والمتمثلة في الامتثال لنظام عدم الانتشار.

الكونغو منذ بداية ولايته في مجلس الأمن ، فهم أن وحدة المجلس أمر أساسي لكي تتضمن الرسائل التي يرسلها إلى المجتمع الدولي بأسره أو إلى فرادى الدول الأعضاء السلطة اللازمة. ونحن إذ نأخذ ذلك الشاغل في الاعتبار، فقد شارك الكونغو بروح بناءة في المناقشات التي سبقت عقد هذه الجلسة بشأن هذا الموضوع. والقرار الذي نوشك على اتخاذه يكتسي أهمية خاصة.

الكونغو يرى أن المسألة تتعلق أساسا وحصريا بكفالة الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن الأهمية بمكان ألا يغيب عن بالنا أن تلك المعاهدة تقوم على ركائز ثلاث يجب احترامها بنفس الدرجة. الركيزة الأولى هي عدم الانتشار، وهو موضوع هذه الجلسة. والركيزة الثانية هي نزع السلاح النووي، الذي سيرسل رسالة قوية فيما يتعلق بصدق رغبة الدول النووية في الالتزام الثابت بطريق تدابير بناء الثقة. أما الركيزة الثالثة فهي الحق غير القابل للتصرف للدول الموقعة على المعاهدة في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية والحصول عليها. والكونغو يؤكد مرة أخرى التزامه بالتنفيذ الكامل للمعاهدة وضرورة احترام حق كل الدول الأطراف - بما في ذلك جمهورية إيران الإسلامية - في استخدام الطاقة النووية المدنية وتطوير القدرة على إنتاجها.

غير أننا نفهم أن المشكلة الرئيسية في هذه الحالة تتمثل في انعدام الثقة في الطابع السلمي البحت للبرنامج النووي الإيراني. ووفقا للوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإن ذلك البرنامج ظل خارج نطاق أي ضوابط لنحو ٢٠ عاما تقريبا. ويرى الكونغو أنه يمكن إيجاد حل لهذه الأزمة من خلال الحوار والمفاوضات، دونما تهديد باستخدام القوة. ولهذا السبب، يحث الكونغو على مواصلة المفاوضات في الإطار الحالي أو في إطار آخر.

إن تصويتنا بعد قليل ينبغي ألا يُؤَول على أنه تعبير عن أي نوع من العداء أو الإجراء العقابي. ومجلس الأمن ينبغي ألا يكون دوره أداة للإكراه. ويود الكونغو من خلال تصويته أن يبين الخطوات التي ينبغي لإيران أن تتخذها، والتي ينبغي أن تشمل تعليق برنامجها لتخصيب اليورانيوم. وذلك لن يكون مؤشر ضعف وإنما بادرة مُطَمْئِنة تسمح بإعادة بناء الثقة بغية إيجاد حل سلمي ودائم. ولذلك، فإن الكونغو يحث إيران - وهي بلد نقيم معه علاقات طبيعية - على أن تستجيب لندائنا وأن تُؤْثِر طريق الحوار والتعاون.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): ترى إندونيسيا أن القصد من مشروع القرار ليس عقاب حكومة أو شعب إيران وإنما توفير أداة لإقناع الحكومة الإيرانية بالامتثال للقرارات السابقة للمجلس وحل المسائل المعلقة مع

الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولهذا يجب أن يكون جليا أن مشروع القرار ليس موقفا نهائيا لا رجعة فيه، وإنما هو موقف يمكن الرجوع فيه.

وينص مشروع القرار على تعليق تدابير التنفيذ بناء على شرطين يتصل كل منهما بالآخر. وينطوي هذان الشرطان على اتخاذ إيران لإجراءات لتعليق أنشطتها النووية الحساسة المتعلقة بالانتشار، على أن تتحقق من ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويمثل هذا امتثالا يمهد السبيل بعد ذلك لإجراء مفاوضات بحسن نية ترمي إلى التوصل إلى نتيجة مبكرة تحظى بقبول الجميع. ونفهم أنه يتوفر اتفاق تام بين الأطراف على ذلك النهج. ومن الأهمية الفائقة أيضا أن التدابير المحددة في قرار مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) سوف تتوقف أيضا عقب اتخاذ قرار بأن إيران قد امتثلت لالتزاماتها.

وإذا ما رأت إيران أن من الضروري التحرك نحو حل تفاوضي، فإن مشروع القرار ينص على إتاحة تلك الفرصة وفقا للمقترحات المقدمة في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، والتي ما زالت مطروحة وتمثل الأساس للفقرة ١٠ من منطوق مشروع القرار. ولهذا نحض حكومة إيران على ترك ذلك الباب مفتوحا لأنه يمكن عن طريقه التوصل إلى اتفاق تفاوضي شامل يقوم على أساس الاحترام المتبادل والثقة الدولية في الطبيعة السلمية الخالصة للبرنامج النووي لإيران.

ويلاحظ وفد إندونيسيا أن مشروع القرار قد لبى بعضا من شواغل حكومتي وبأنه أخذ بعدد من التعديلات التي تقدمنا بها. وتتضمن تلك التعديلات إدراج إشارة إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتوضح بقوة قلقنا إزاء مشكلة عدم الانتشار بوجه عام وفي المنطقة بوجه خاص. ونحن نؤمن بأن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى تدبير حاسم الأهمية لتعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية على الصعيد العالمي. وإن إنشاء تلك المناطق، بما في ذلك، في منطقة الشرق الأوسط، سيسهم في تعزيز السلم والأمن الإقليميين والعالميين.

وثمة فقرة في القرار تتعلق بضرورة أن تمتثل جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية امتثالا تاما لالتزاماتها بموجب المعاهدة. ونفهم من هذه الفقرة أنه ينبغي السعي إلى تحقيق الأعمدة الثلاثة لمعاهدة عدم الانتشار بطريقة متوازنة وغير تمييزية. ولقد أعربنا دائما عن رأينا بأنه ينبغي لنا أن نؤكد لا على التزامات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق بعدم الانتشار فحسب، وإنما أن نطالب أيضا الدول الحائزة للأسلحة النووية بالامتثال التام لالتزاماتها بنزع السلاح النووي، عملا بالمادة السادسة من المعاهدة. وتنص تلك المادة صراحة على أنه

”يتعهد كل من أطراف المعاهدة بالسعي إلى إجراء مفاوضات بحسن نية بشأن اتخاذ تدابير فعالة فيما يتعلق بوقف سباق السلاح النووي في موعد مبكر، ونزع السلاح النووي، وإبرام معاهدة لنزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة“. (معاهدة عدم الانتشار، المادة السادسة).

ونحن مقتنعون بأن الضمان الوحيد في نهاية المطاف لتبديد الخوف الناجم عن احتمال استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هو القضاء التام عليها. ومطلوب من كل الأطراف المعنية، من أجل التوصل إلى نتيجة دبلوماسية مبكرة تحظى بقبول الجميع، أن تتفاوض معا بحسن نية.

أخيرا أود أن أؤكد على أن حل مسألة إيران ينبغي ألا يضر أو يغير بأي حال من الأحوال الحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، بمن فيها إيران، في تطوير وبحث إنتاج الطاقة النووية واستخدامها في الأغراض السلمية بدون تمييز، وفقا للمعاهدة. فهذا هو حق

غير قابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في المعاهدة، وينبغي احترامه على الدوام.

وعلى أساس هذا الفهم، سيصوت وفدي لصالح القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أدلي ببيان تعليلا للتصويت، بصفتي الوطنية، كممثل لجنوب أفريقيا.

ستصوت جنوب أفريقيا لصالح القرار المطروح على المجلس اليوم. وعلى الرغم من أن القرار بعيد عن كونه مثاليا فإنه ينبع من الحرص على ضرورة بناء الثقة الدولية في البرنامج النووي لإيران.

لقد نظرت جنوب أفريقيا إلى هذا القرار على أساس ما هو وارد فيه، ومن منظور بلد ليس طرفا في أي نزاع أو صراع. ويدرك المجلس تمام الإدراك أن جنوب أفريقيا ملتزمة تماما بالقضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل، ومن ثم فإنها من المطالبين بقوة بعدم الانتشار الأفقي والرأسي للأسلحة النووية. ونحن حتما ضد استحداث الأسلحة النووية من جانب إيران، أو من قبل أي بلد آخر. ويستند موقفنا إلى تجربتنا الوطنية بصفتنا البلد الوحيد الذي تخلى طوعا عن أسلحته النووية والبرامج المتصلة بها.

وتتصرف جنوب أفريقيا، في ذلك الصدد، على أساس من المبدأ وتؤيد تمام التأييد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونحن عضو نشيط في مجلس محافظيها، ونعمل باستمرار على تعزيز توافق الآراء داخل الوكالة.

وفي حين تعي جنوب أفريقيا أنه قد يطلب إلى مجلس الأمن أن يفرض تدابير قسرية مثل الجزاءات، فإننا نرى أنه ينبغي استخدام تلك التدابير بحرص شديد، ولغرض واحد فقط هو دعم استئناف الحوار السياسي والمفاوضات السياسية للتوصل إلى حل سلمي. ولهذا ركزت جنوب أفريقيا في كلماتها في المجلس على السعي إلى الحد من التوترات والترويج للحوار من أجل إيجاد ثقة في البرنامج النووي لإيران، وكفالة بقاء مفتشي الوكالة في الميدان في إيران، وبقاء إيران طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتتخذ جنوب أفريقيا دائما موقفا شديد الوضوح وقائما على المبدأ مؤداه أن مجلس الأمن يجب أن يتقيد بولايته المتمثلة في التصدي للأخطار التي تتهدد السلم والأمن الدوليين. وإذا كان مقدمو القرار مقتنعين بأن البرنامج الإيراني يشكل تهديدا للسلم الدولي، كان ينبغي مطالبة مجلس الأمن بالبت في مشروع يركز على ذلك، وألا يتصرف كما لو كانت الحكومة الإيرانية ذاتها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

واقترحت جنوب أفريقيا عددا من التعديلات البناءة على مشروع القرار. وكان هدفنا مساعدة مجلس الأمن في التوصل إلى صياغة لقرار جديد يضاهي الأهداف المعلنة لمقدميه والقائلة بأن القرار سيكون، "تناسبيا، وتدريجيا، ويمكن عكسه".

ونشعر بخيبة أمل شديدة لعدم تلبية مقترحاتنا جميعها. غير أن القرار يسلم، على نحو صحيح، بضرورة احترام حق جميع البلدان، بما فيها إيران، في استغلال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، وفقا لضمانات مناسبة. ويسرنا بصفة خاصة أن القرار يؤكد الآن من جديد ضرورة أن تمتثل الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار جميعها امتثالا تاما لواجباتها، وهذا يتفق مع رأينا بأن الالتزامين التوأم بترع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية يقتضيان منا الاهتمام بهما على حد سواء. وعلى أية حال، لا أساس للتحجج بأن أسلحة الدمار الشامل مأمونة في بعض الأيدي، وغير مأمونة في غيرها.

ونلاحظ أن الوكالة استطاعت أن تتحقق من عدم تحويل المواد النووية المعلنة في إيران. غير أننا نتشاطر قلق المدير العام للوكالة من أن الوكالة عجزت، حتى الآن، عن ”تتبع تاريخ البرنامج النووي لإيران وبعض مكوناته على نحو تام“، لأن إيران لم تقدم المستوى الضروري من الشفافية والتعاون.

وكما فعل أعضاء المجلس الآخرين، طلبت جنوب أفريقيا المشاركة في عملية المفاوضات بصفتها الوطنية، إدراكا منها للواجب المنوط بجميع أعضاء المجلس بأن يسهموا في التوصل إلى حل سلمي وتفاوضي للمواجهة مع إيران في الشأن النووي، وهي مسألة تؤثر على المجتمع الدولي بأكمله، بل على البشرية جمعاء.

سيتخذ أعضاء المجلس الـ ١٥ قرارا صعبا، وسوف ينتظرهم قدر كبير من العمل بعد تصويت اليوم إذا كان المجتمع الدولي يأمل في منع أمارات التوتر الشديد من التصاعد والخروج عن نطاق السيطرة، مما يلحق الضرر بالجميع. ويلزم إيجاد طريق للعودة إلى المفاوضات بصفة عاجلة، كما يلزم ضبط النفس والأخذ بالحلول التوفيقية من جميع الأطراف. لذلك ترجو جنوب أفريقيا أن يؤدي عرض إيران الأخير باستئناف المفاوضات إلى نتائج عملية.

وتحث جنوب أفريقيا إيران على تقديم المساعدة والتعاون الضروريين للوكالة في الجهود التي تبذلها لتسوية المسائل المعلقة بأسرع ما يمكن، لأن ذلك سيسهم إسهاما كبيرا في بناء الثقة في برنامج إيران النووي. ويتحتم إيجاد الثقة في برنامج إيران النووي المكرس للأغراض السلمية.

ولا بد من بذل قصارى الجهد لاستئناف الحوار والدخول في مفاوضات جدية لإيجاد حل طويل الأجل ومستدام لهذه المسألة، وذلك لأن أحدا لن يفوز من خلال عملية مواجهة يمكن أن تؤدي إلى عواقب كارثية في هذه المنطقة المفتقرة إلى الاستقرار للغاية.

لذلك يحدونا الأمل في ألا يُنظر إلى التأييد لمشروع القرار المطروح على أنه يشكل عائقا في طريق المفاوضات. ومن هذا المنطلق سندلي بصوتنا مؤيدين لمشروع القرار.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إندونيسيا، إيطاليا، بلجيكا، بنما، بيرو، جنوب أفريقيا، سلوفاكيا، غانا، الصين، فرنسا، قطر، الكونغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧).

سأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتلاوة نص بيان اتفق عليه وزراء خارجية ألمانيا والصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وحظي بتأييد من الممثل السامي للاتحاد الأوروبي. ونص البيان كالتالي:

”يعكس اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) بإجماع الأصوات ما يساور المجتمع الدولي من مخاوف شديدة إزاء برنامج إيران النووي. ونحن نستنكر عدم امتثال إيران للقرارات السابقة لمجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة النووية،

ونهيب بإيران من جديد أن تمتثل لجميع التزاماتها الدولية.

”ونحن ملتزمون بأن نلتمس حلا تفاوضيا يعالج شواغل المجتمع الدولي. وسيتمثل الغرض من المفاوضات في التوصل إلى اتفاق شامل مع إيران، يقوم على الاحترام المتبادل، من شأنه أن يعيد الثقة الدولية بالطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي وأن يفتح الطريق أمام تحسين العلاقات وتوسيع نطاق التعاون بين إيران وجميع بلداننا.

”ونعترف بحقوق إيران بموجب اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية في تطوير أبحاث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية بما يتفق مع التزاماتها في إطار المعاهدة. وفي هذا الصدد، ستُعالج في المفاوضات الترتيبات المقبلة والطرائق والتوقيت.

”وتشكل الشفافية والتعاون الكاملان من جانب إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمرا ضروريا لمعالجة الشواغل القائمة. ونؤكد مجددا دعمنا الكامل للوكالة ولموظفيها.

”ونلتزم باقتراحنا المتمثل في ’الوقف في مقابل الوقف‘. وهذا يعني أن تحافظ إيران طوال مدة المفاوضات، التي ستجري ضمن إطار زمني متفق عليه، وقابل للتمديد بالاتفاق المتبادل، على وقف تتحقق منه الوكالة، وفقا للطلب الوارد في قرار مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، والآن في القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). وستوقف أيضا مناقشة مجلس الأمن لبرنامج إيران النووي، وكذلك تنفيذ التدابير المعتمدة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

”ونؤكد من جديد أن المقترحات التي قدمناها لإيران في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ ما زالت مطروحة للنقاش. وهي تشمل التعاون مع إيران بشأن الطاقة النووية للأغراض المدنية، وتقديم ضمانات ملزمة قانونا فيما يتعلق بإمدادات الوقود النووي وتوسيع نطاق التعاون على الصعيد السياسي والأمني والاقتصادي. فلا تزال هذه المقترحات مطروحة.

”ونحث إيران على اغتنام هذه الفرصة للاشتراك معنا جميعا في إيجاد طريق للتقدم من خلال التفاوض. ومن شأن مقترحاتنا أن تعود على إيران وعلى المنطقة بمزايا بعيدة المدى، فهي تقدم وسيلة لبحث شواغل المجتمع الدولي مع أخذ مصالح إيران المشروعة بعين الاعتبار.

”ولعلنا نجد في هذه المنطقة التي عانت من الاضطراب والعنف أكثر مما ينبغي، طريقا متفقا عليه للتقدم يبني الثقة ويعزز السلام والاحترام المتبادل. ومن هذا المنطلق، نقترح إجراء مزيد من المحادثات مع جمهورية إيران الإسلامية لنرى ما إذا كان من الممكن التوصل إلى طريقة مقبولة لفتح باب المفاوضات“.

بهذا يختتم البيان الذي أدليت به بالنيابة عن وزراء الخارجية الستة. وأود الآن أن أبدي بعض ملاحظات بصفتي الوطنية.

لقد انقضى الآن عام إلا قليلا على اتخاذ مجلس الأمن أول إجراء له بشأن المسألة النووية الإيرانية، وذلك بعد أن أحالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية هذه المسألة إلى المجلس. وكان همّنا طوال الوقت مزدوجا: تعزيز احتمالات التوصل

لحل تفاوضي، يعتمد عليه وقف إيران للتخصيب؛ وثانيا، تعزيز دور الوكالة، كما يفعل قرارنا اليوم من جديد.

وأدت تلك الشواغل إلى إعداد عرض مفصل للتعاون الطويل الأجل من الدول الست التي قرأت لتوي بيان وزرائها. ولكن أولئك الوزراء اتفقوا أيضا على التماس إجراء آخر من مجلس الأمن بشأن إيران في حالة عدم تلبية مطالبنا.

لقد أدى استمرار إيران في التحدي إلى اتخاذ القرار ١٦٩٦ (٢٠٠٦) في تموز/يوليه ٢٠٠٦، الذي خلق إطارا لإجراءات المجلس، واشتمل على قرار ملزم بموجب الفصل السابع بأن توقف إيران أنشطتها المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة. ورغم ذلك، تجاهلت إيران المجلس.

وأدى هذا بدوره إلى اتخاذ المجلس إجراء آخر. ففي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن، بالإجماع كما فعل اليوم، القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، مؤكدا فيه من جديد الشرط الإلزامي المتمثل في وقف إيران لأنشطتها المتعلقة بالتخصيب وإعادة المعالجة، وموضحا أن إيران يجب عليها أيضا أن توقف تشييد مفاعل الماء الثقيل في آراك. واستحدث المجلس أيضا عددا من التدابير الرامية إلى تقييد تطوير إيران للتكنولوجيات النووية الحساسة واستحداثها للقذائف التسيارية التي يمكنها إيصالها.

لقد كانت تلك التدابير ردا تدريجيا ومتناسبا على استمرار إيران في عدم الامتثال لشروط القرار ١٦٩٦ (٢٠٠٦)، يرمي إلى إقناع إيران بأن مصالحها تتحقق على خير وجه بتهيئة الأوضاع الضرورية للمناقشات من أجل التوصل إلى تسوية سلمية لهذه المسألة.

وعلى نحو ما طلب القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، أبلغ المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، محمد البردعي، في ٢٢ شباط/فبراير، بأن إيران ما زالت تسعى للحصول على هذه التكنولوجيا الحساسة في تحدّ لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ومثلت هذه الحالة خلفية للمداولات المكثفة والبناءة التي قادت إلى هذا القرار الذي اتخذ اليوم بالإجماع.

ونحن باتخاذ هذا القرار، نواصل نهجنا التدريجي والمتناسب، بالزيادة التدريجية للضغط على إيران بغية معالجة الشواغل المشتركة على نطاق المجتمع الدولي. وقمنا بتعزيز القيود المفروضة على الأشخاص المرتبطين ارتباط وثيقا بأنشطة إيران الحساسة من حيث الانتشار النووي وببرنامجها للقذائف التسيارية. وفرضنا حظرا على مبيعات السلاح من إيران ونحث على توخي اليقظة حيال إمداد إيران بالأسلحة الثقيلة. وحُثثنا أيضا على وقف تقديم المساعدة المالية لحكومة إيران.

وأود أن أوضح أن تعهد المملكة المتحدة وفهمها هو أن القرار الجديد لا يدخل أي تغييرات على الأحكام الواردة في الفقرة ١٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وبالتالي، فإن تجميد الأصول لا يمنع شخصا أو كيانا محددا في مرفقي القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وهذا القرار من دفع أي مبلغ مستحق بموجب عقد أبرم قبل إدراج ذلك الشخص أو الكيان في القائمة في الحالات التي تشملها الفقرة ١٥.

إن هذا القرار، الذي يبني على القرارين ١٦٩٦ (٢٠٠٦) و ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، يوجه بالإجماع رسالة واضحة إلى حكومة إيران وشعبها. ولكليهما نقول إننا نفضل طريق التعاون ونحن ملتزمون به. ولكننا، أيضا، نقول إن طريق الانتشار الذي تسير فيه إيران لا يمثل الطريق الذي يمكن أن يقبله المجتمع الدولي. ونريد لإيران أن تتخذ الخيار المناسب – وهو التعاون مع المجتمع الدولي، الأمر الذي يقتضي إزالة أي شك بأنه يمكن لإيران أن تطور أسلحة نووية. وعزم مجلس الأمن عزم واضح. وعلى إيران أن تتخذ خيارها.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) بالإجماع. وعلى النحو الذي تم توضيحه بشكل لا لبس فيه في التقرير الأخير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لم تعلق إيران أنشطتها المتصلة بتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته ولا أنشطتها المتعلقة بالماء الثقيل، بما في ذلك بناء مفاعل للماء الثقيل في أراك. ولم تستأنف إيران تعاونها مع الوكالة في إطار البروتوكول الإضافي. وبالتالي، فان إيران تجاهلت قرارات مجلس محافظي الوكالة والمطالب والقرارات الواردة في قراري مجلس الأمن ١٦٩٦ (٢٠٠٦) و ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ولكن هذه التدابير، على النحو الذي تم تأكيده في القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، أساسية لبناء الثقة.

إن المجتمع الدولي يشعر بالقلق حيال التساؤلات المتعلقة بالانتشار التي يثيرها البرنامج النووي الإيراني. والأمر الذي يدعو إلى القلق أنه بعد عدة أعوام من التحقيق ما زالت الوكالة غير قادرة على تقديم التطمينات التي يطلبها المجتمع الدولي فيما يتعلق بالطابع السلمي المحض لهذا البرنامج. وتبقى بدون إجابة تساؤلات أساسية، بما في ذلك تساؤلات قد تكون لها آثار عسكرية نووية محتملة على حسب العبارات ذاتها الواردة في التقرير الذي قدمه المدير العام للوكالة.

ولا أحد في هذا المجلس يود أن ينكر حقوق إيران أو يود أن يمنع الشعب الإيراني من الاستفادة من الطاقة النووية للأغراض السلمية. وجميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لديها الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية طالما أنها تفي بالالتزامات المتعلقة بمنع الانتشار المستمدة من المواد الأولى والثانية والثالثة من المعاهدة. وما يطلبه المجتمع الدولي من إيران هو أن تفي بهذه الالتزامات المتعلقة بمنع الانتشار. ومن غير المقبول أن تجد السلطات الإيرانية ذرائع للتنصل من التزاماتها التي قطعت في إطار معاهدة عدم الانتشار.

وقد بين مجلس الأمن بوضوح ، باتخاذه القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، أنه سيعلق الجزاءات المفروضة إذا عادت إيران إلى التعليق الكامل لجميع الأنشطة المتصلة بتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته. ولكن المجلس حذر إيران من أنه سيتخذ المزيد من التدابير، لو استمرت إيران في رفضها الوفاء بمطالب المجتمع الدولي.

والتقرير الأخير للمدير العام للوكالة أوضح بجلاء أن القادة الإيرانيين لم يتخذوا القرار الذي كان المجتمع الدولي يأمل أن يتخذوه. وفي ظل هذه الظروف، لم يعد أمام مجلس الأمن أي خيار سوى أن يتصرف.

إن التدابير التي اتخذها مجلس الأمن اليوم تتناسب مع الإجراءات التي اتخذتها إيران. وهي تدابير يمكن الرجعة عنها. وهي تتماشى مع نهج الزيادة المطردة للضغط الذي مارسه المجلس لأكثر من عام، بغية حمل القادة الإيرانيين على العودة إلى شروط التفاوض وإلى تقييد تطوير البرامج الحساسة التي تضطلع بها.

وتستهدف التدابير الإضافية التي اتخذها المجلس من فوره مجموعة من الكيانات والأشخاص المشاركين في برامج إيران للانتشار. كما أنها تستهدف الأشخاص والكيانات المرتبطة بالحرس الثوري الإيراني، الذي يضطلع بدور مثير للقلق في تطوير إيران المستمر للأنشطة النووية والتسيارية الحساسة. وهي موجهة أيضا إلى مصرف سباه، الذي شارك في تمويل الأنشطة المرتبطة ببرنامج القذائف التسيارية لإيران. كما ينص القرار على فرض حظر على مبيعات الأسلحة وعمليات نقلها من إيران. ويناشد القرار جميع الدول توخي اليقظة والتقيد في عملياتها لنقل الأسلحة التقليدية إلى هذا البلد وألا تدخل في أي مساعدة مالية جديدة مع الحكومة

الإيرانية في شكل قروض تساهلية أو التزامات بتقديم منح، على وجه الخصوص. كما أن هذه المناشدة تنطبق على المنظمات المالية الدولية.

وتم اتخاذ هذه التدابير بغية ممارسة ضغط فعال على السلطات الإيرانية، مع السعي بقدر الإمكان إلى عدم عقاب الشعب الإيراني. ولا يدخل القرار الجديد - وبشأن هذه النقطة، فإنني أعرب أيضا عن الموقف الذي تتخذه جمهورية ألمانيا الاتحادية - أي تغيير على الأحكام الواردة في الفقرة ١٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وبالتالي، فإن تجميد الأصول لا يمنع أي شخص أو كيان محدد في مرفقي قرار مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وهذا القرار من دفع أي مبلغ مستحق بموجب عقد أبرم قبل إدراج ذلك الشخص أو الكيان في الحالات التي تشملها الفقرة ١٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦).

وكما قلت لهذا المجلس في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر الماضي، وعلى النحو الذي أكد عليه رئيس الجمهورية الفرنسية، إن لدى إيران خيارا بين الوفاء بمطالب المجتمع الدولي ومواجهة المزيد من العزلة.

ويمكن للقادة الإيرانيين أن يتبعوا مسارا آخر يختلف عن المسار الذي يسلكونه حاليا: أي مسار التفاوض، بحسنة نية، في سياق مناقشة على أساس المقترحات التي عرضَتها على إيران مجموعة البلدان الستة في حزيران/يونيه الماضي. وتلك المقترحات موضوعية وتحقق فوائد جمة لإيران. إذ تعترف بالحق الثابت لإيران في الاستفادة من الطاقة النووية لأغراض سلمية، وتتيح لها فرصة التعاون لتطوير الطاقة النووية لأغراض سلمية في إيران وإقامة علاقة جديدة مع ذلك البلد.

وما زال ذلك العرض قائما. وترغب فرنسا بشكل جدي إلى جانب شركائها في مجموعة البلدان الستة في التوصل إلى حل عن طريق التفاوض مع إيران. وإن ممثل المملكة المتحدة نوّه بذلك الاستعداد، نيابة عن وزراء بلداننا الستة، مباشرة بعد اتخاذ القرار. ونأمل أن يلبي القادة الإيرانيون النداء، وأن نستأنف في أقرب وقت ممكن السبيل المؤدي إلى التوصل إلى تسوية تحترم مصالح وشواغل الجميع. وسيعود ذلك بالنفع على الشعب الإيراني وسيسهم في صون سلامة النظام الدولي المعني بعدم الانتشار، الذي يمثل عنصرا أساسيا لإطارنا الأمني المتعدد الأطراف.

السيد وولف (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يسعد الولايات المتحدة أن يكون مجلس الأمن قد اتخذ بالإجماع مرة أخرى إجراء ضد ما يشكل بكل وضوح تهديدا كبيرا للأمن والسلم الدوليين. إن تحدي القيادة الإيرانية المتواصل للمجلس بعدم امتثالها لقراري مجلس الأمن ١٦٩٦ (٢٠٠٦) و ١٧٣٧ (٢٠٠٦) يتطلب منا أن نضطلع بمسؤولياتنا المحددة في ميثاق هذا المجلس الموقر وأن نتخذ الإجراء اللازم. ولئن كنا نأمل أن تستجيب إيران لهذا القرار بالامتثال إلى التزاماتها القانونية الدولية، فإن الولايات المتحدة على استعداد كامل لتأييد اتخاذ تدابير إضافية بعد ٦٠ يوما، إذا اختارت إيران اتجاها آخر.

ونجتمع هنا اليوم بسبب قرارات القيادة الإيرانية. فأفعالها تنطوي على ما يزيد على ٢٠ سنة من خداع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. فقد عملت على إخفاء برنامج نووي عن أنظار المجتمع الدولي، في انتهاك لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو برنامج بدأت تفاصيله تتكشف بشكل بطيء وغير مكتمل، بفضل جهود المفتشين الدوليين وجماعات خارجية.

واسمحوا لي أن أقتبس من الفقرة ٢٩ من التقرير الأخير للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي يلخص جوهر المشكلة:

”فإنه على ضوء وجود أنشطة في إيران غير معلنة للوكالة منذ ٢٠ عاما، من الضروري لإيران أن تمكن الوكالة – عبر توفير أقصى قدر من التعاون والشفافية – من إعادة تكوين السجل التاريخي للبرنامج النووي الإيراني على نحو تام. ففي غياب مثل هذا التعاون وهذه الشفافية، لن تكون الوكالة قادرة على تقديم توكيدات بشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران أو بشأن الطابع السلمي الحصري لذلك البرنامج“. (S/2007/100، المرفق، الضميمة)

واتخاذ القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) اليوم بالإجماع يبعث برسالة واضحة لا لبس فيها إلى إيران: أي أن مواصلة سعي النظام لبناء قدرة من الأسلحة النووية، في انتهاك لالتزاماته بموجب المعاهدة وواجباته بوصفه دولة عضوا في الأمم المتحدة، لن تؤدي إلا إلى زيادة عزلته وجعله أقل أمنا لا أكثر.

وفي ضوء ذلك السجل ، ليس من المناسب فحسب لمجلس الأمن أن يتخذ إجراء، بل من مسؤوليته أيضا أن يفعل ذلك. وذلك ما قمنا به بصورة متأنية ومدروسة. ففي تموز/يوليه من السنة الماضية، اتخذنا القرار ١٦٩٦ (٢٠٠٦)، الذي طالب إيران بأن تعلّق على نحو يمكن التحقق منه جميع أنشطتها المتصلة بالتخصيب وإعادة التجهيز، وبأن تتعاون تعاونا تاما مع ما تشترطه الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خطوات. وقد تجاهلت إيران ذلك القرار. والقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، الذي اتخذ بالإجماع في كانون الأول/ديسمبر الماضي، اتخذ إجراء مناسبا ضد النظام نتيجة لعدم امتثال القيادة في إيران لقرارات المجلس. وتجاهلت إيران ذلك القرار أيضا. وبدلا من ذلك، وسّعت إيران من نطاق أنشطتها المعنية بالتخصيب وواصلت بناء مفاعل في آراك يستخدم في الأبحاث ويستعمل الماء الثقيل، مع مواصلة الحد من تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ووصفت إيران قرارات المجلس بأنها لاغية، وأنها تشكل عملا غير قانوني، وتعهدت بأن القرار الجديد لن يثني إيران عن المضي قدما في برنامجها النووي. ومما يدعو للأسف أن إيران ما زالت تتحدى إرادة المجتمع الدولي وقرارات هذا المجلس والتزاماتها بموجب القانون الدولي. ولذلك السبب، كان من المناسب تماما ومن الضروري أننا اتخذنا تدابير أشد لإقناع النظام بجعل بلاده أكثر أمنا بالكف عن سعيه لامتلاك الأسلحة النووية. وإذا اختارت إيران مسارا مختلفا، فإن هذا القرار ينص بوضوح على استعدادنا وعزمنا على اتخاذ تدابير إضافية. والواقع أنه في مواجهة استمرار إيران في التحدي، فإن الولايات المتحدة تتوقع من المجلس أن يستمر في ممارسة الضغط بصورة تدريجية على الحكومة الإيرانية.

غير أنني أود أن أوضح الأمور للشعب الإيراني: ليس المقصود من التدابير التي نتخذها اليوم بتاتا معاقبة السكان المدنيين في إيران. فالقرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) صيغ بعناية ليستهدف المؤسسات والمسؤولين الإيرانيين الذين يدعمون البرامج النووية والمتعلقة بالصواريخ في إيران. وهو يحظر على إيران تزويد أي كان بأي أسلحة، وفي أي مكان، ويحث جميع الدول على ألا تصدّر إلى إيران أي أسلحة. وقد استفاد العالم كثيرا من ثقافة الشعب الإيراني الغنية والحية. وتفتخر بلادي بأنها تحتضن مئات الآلاف من المواطنين والمقيمين من أصل إيراني – ونحن محظوظون لاستفادتنا من إسهاماتهم المتعددة في مجتمعنا.

ونأمل إيجاد دينامية جديدة مع إيران. وكما قال الرئيس بوش:

”الفرصة سانحة اليوم أمام إيران لتختار. وآمل أنهم سيحسنون الاختيار الذي يتمنى معظم

الناس في العالم الحر أن يختاروه، أي أنه لا داعي لامتلاك برنامج نووي، ولا داعي لعزل شعبكم. وليس من صالحكم أن تفعلوا ذلك. وإذا وافقوا على تعليق أنشطتهم المتعلقة بالتخصيب بصورة يمكن التحقق منها، فإن الولايات المتحدة ستجلس حول الطاولة مع شركائنا''.

غير أن المجلس اضطر إلى اتخاذ إجراء بسبب قرارات القيادة الإيرانية. ومن مسؤوليتنا الرسمية اتخاذ تدابير لا توقف تطوير برنامج الأسلحة النووية الإيراني فحسب، بل تتشجع أيضا قيادة إيران على اختيار مسار مختلف، من شأنه أن يعود بالنفع على الأمة الإيرانية برمتها - بما في ذلك اعتراف الحكومة علنا بطموحها في امتلاك الطاقة النووية.

وفي ما يتعلق بالتدابير المتخذة اليوم، نود أن نشير أيضا إلى فهمنا بأن القرار الجديد لا يدخل أي تغييرات على الأحكام الواردة في الفقرة ١٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وبالتالي، فتجميد الممتلكات، لا يمنع شخصا أو كيانا محددين في مرفقي القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) ومرفق القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) من أداء مدفوعات مستحقة بموجب عقد بدأ نفاذه قبل إدراج ذلك الشخص أو الكيان في قوائم الحالات الواردة في الفقرة ١٥. وقد ادعت القيادة الإيرانية أن هذا المجلس يسعى إلى حرمان إيران من حقها في امتلاك الطاقة النووية لأغراض سلمية - وقد نسمع ذلك اليوم أيضا. وبكل بساطة، هذا ليس صحيحا. فالحكومات الست، بما فيها حكومة بلادي، التي ما انفكت تحاول عبثا التوصل إلى إجراء مفاوضات مع الإيرانيين خلال السنة الماضية، تعترف بحق إيران في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية والمدنية وفقا لجميع مواد معاهدة عدم الانتشار والالتزامات المترتبة عليها. والواقع أن المقترح السخي الذي عرضته الأطراف الستة في حزيران/يونيه الماضي- وهو مقترح يظل قائما اليوم - يتضمن تقديم المساعدة في بناء مفاعلات نووية مدنية تستخدم الماء الخفيف. وستولد هذه المفاعلات الكهرباء لشعب إيران، غير أنها لن تصلح بتاتا لبرنامج إيران النووي. ويتمتع العديد من الحكومات في سائر أنحاء العالم، بما فيها حكومات ممثلة في هذا المجلس، ببرامج وطنية للطاقة النووية لأغراض مدنية دون أي صعوبات، مما يدل على أنه لا يوجد أي تعارض بين حق بلد في امتلاك برنامج للطاقة النووية للأغراض السلمية والتزاماته المتعلقة بعدم الانتشار.

إن رفض إيران لهذا العرض يرسل إشارة مثيرة للقلق العميق لدى المجتمع الدولي برمته. ومع ذلك، فإن حكومتي تنضم أيضا إلى البيان الذي تقدمت به المملكة المتحدة، مؤكدة مجددا عرضنا ورغبتنا في حل هذه المسألة عبر المفاوضات.

والمسار الراهن الذي اختارته قيادة إيران يشكل تحديا مباشرا لجوهر المبادئ التي أُنشئت الأمم المتحدة على أساسها. فهذه القيادة تزعم علانية أن المجلس ''غير قانوني'' وأن قراراته ''قصاصات ورق''. وقد توعد القائد الأعلى لإيران بأن بلده سيتخذ ''إجراءات غير قانونية'' إذا مضى المجلس واتخذ هذا القرار. والمادة ٢ من الميثاق تنص بوضوح على أنه يتعين على جميع الدول الأعضاء أن تمتنع في علاقاتها الدولية عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد وحدة أراضي أية دولة، أو ضد استقلالها السياسي. ودعوات قادة إيران إلى ''محو إسرائيل من الخريطة''، وهي دولة عضو في الأمم المتحدة، تتناقض بشكل صارخ مع كل شيء تنادي به هذه الهيئة. وهذا التناقض يتعاظم مع دور إيران المتواصل والمعروف، بصفتها إحدى دول العالم الرائدة في رعاة الإرهاب.

لقد وُلدت الأمم المتحدة من رماد الحرب العالمية الثانية ومحرقة اليهود وأحداثهما الفظيعة. ومن المحزن أن نرى محاولات الرئيس الإيراني التشكيك في المآسي غير القابلة

للإنكار، التي تكشّفت عنها تلك الفترة. وهذا ما أضفى أهمية بارزة على قيام الجمعية العامة بتحديد يوم رسمي لذكرى محرقة اليهود، فضلا عن اتخاذها، بتوافق الآراء، قرارا برفض إنكار محرقة اليهود. إن نسيان الماضي، أو الأسوأ، محاولة إعادة كتابته، هو بمثابة دعوة إلى تكراره، ولن نسمح بأن يحدث ذلك.

بعد لحظات قليلة سنسمع من الوفد الإيراني. وفي الماضي، سمعنا الممثلين الإيرانيين يعربون عن نوايا إيران السلمية، ويزعمون – خطأ – انتهاكات حقوق إيران، ويجادلون بشأن ما يسمى المعايير المزدوجة، ويثيرون ادعاءات أخرى كاذبة، تستهدف صرف انتباه المجتمع الدولي والعالم عن المسألة قيد البحث – أي عدم امتثال إيران لالتزاماها. ونأمل لوجود الوفد الإيراني هنا أن يبرز فهم حكومته للأهمية التي ينبغي تعليقها على قرارات المجلس، وللواجبات الملزمة المترتبة على إيران، بصفتها عضوا في هذه المنظمة، بموجب المادة ٢٥ من الميثاق، والقاضية بأن تقبل قرارات مجلس الأمن وتنفذها. وإننا نتطلع إلى استجابتهم، ونأمل أن تكون رسالتهم مما يمكن للمجلس والمجتمع الدولي برمته أن يتبناه. وأي شيء أقل من ذلك سيكون بمثابة إشارة إلى التجاهل والاستخفاف المتواصلين بهذه الهيئة التي أتوا ليخاطبوها.

في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا أن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة التزاما ثابتا بإيجاد حل سلمي ودبلوماسي لما نعتبره جميعا تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وإننا إذ تؤسفنا الحاجة إلى هذا القرار، فإن تصويتنا هنا اليوم يثبت أن المجلس يمكنه أن يتصرف وفقا للمطلوب، حين تتنكر بعض البلدان لالتزاماتها الدولية، وأنه سيفعل ذلك. ونحن نتطلع إلى امتثال إيران الكامل لهذا القرار، مما سيبعث بإشارة على رغبتها في المشاركة في مفاوضات بناءة بشأن مستقبل برنامجها النووي. وإذا أُنجزت تلك المفاوضات بنجاح، فستكون هناك مكاسب أساسية وملموسة لإيران، والأهم من ذلك، للشعب الإيراني.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد صوتت روسيا مؤيدة مشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن. وقد جاء النص حصيلة الجهود الجماعية من أعضاء مجلس الأمن كافة، ونتيجة محددة لمشاورات مكثفة وتنازلات معقدة. ويسرنا أن نذكر أن العملية المكثفة من العمل على النص، التي أخذت في الاعتبار الآراء المعرب عنها والاقتراحات المقدمة من أعضاء المجلس، أدت إلى نص أكثر توازنا واتساقا، بقدر كبير، من حيث الأهداف التي رمت إلى تحقيقها، بالمقارنة مع مشروع القرار الأولي.

والقيود التي فرضها القرار على التعاون مع إيران، كتلك الواردة في أحكام القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، تستهدف تبديد الشواغل التي لا تزال تراود الوكالة الدولية للطاقة الذرية إزاء البرنامج النووي الإيراني. فهذه القيود لا تستهدف معاقبة إيران بأي شكل من الأشكال. وقرار المجلس يوجه رسالة واضحة إلى طهران بشأن الحاجة إلى التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومع مجلس الأمن، وفي الوقت نفسه، يوضح مضمون القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) أن باب المفاوضات مع إيران يظل مفتوحا.

ومن الأمور البالغة الأهمية في ذلك السياق، الحكم الوارد في القرار، الذي ينص على أنه إذا علّقت إيران أثناء فترة المفاوضات، جميع أنشطتها المتصلة بتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته، فستُعلّق أيضا التدابير المفروضة عليها من جانب مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، فإن نص القرار يذكر بوضوح إمكانية إلغاء هذه التدابير.

وهناك نقطة أخرى هامة جدا: إن هذه التدابير، كما جاء تماما في القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٣)، فُرضت بموجب المادة ٤١ من الميثاق، وهي، بالتالي، تنفي إمكانية استخدام

القوة. وينص أحد أحكام القرار على أن أية خطوات إضافية سيتخذها مجلس الأمن، إذا دعت الحاجة، ستكون حصريا خطوات سلمية أيضا. وإننا لا نزال مقتنعين بأنه لا يمكن تحقيق الحل الفعال للبرنامج النووي الإيراني إلا بجهود سياسية ودبلوماسية.

ونعلّق أهمية كبرى على كون القرار الجديد لا يغير بأي شكل من الأشكال أحكام الفقرة ١٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). ولهذا، فإن تجميد الأنشطة المالية لن يمنع تسديد المدفوعات من جانب الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المدرجين في مرفقي القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، أو في مرفق القرار الذي اتُخذ للتو - المدفوعات المستحقة بموجب عقود عمل أُبرمت قبل إدراج أولئك الأشخاص في القائمة على الأسس الواردة في الفقرة ١٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وبعبارة أخرى، يمكن مواصلة الأنشطة المأذون بها من مجلس الأمن في مجال التجارة والتعاون الاقتصادي.

لقد اتخذت روسيا زمام المبادرة، وهي تؤيد تأييدا كاملا البيان الذي أصدره وزراء خارجية مجموعة البلدان الستة، ونشر رسميا بموازاة اتخاذ القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، إذ قرأه اليوم، باسم مجموعة الستة، الممثل الدائم للمملكة المتحدة.

ومن الواضح أن كيفية تطور الوضع في المستقبل ستعتمد إلى حد كبير على أعمال إيران. ونأمل أن تضع حكومة إيران في الحسبان اتخاذ القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) بالإجماع، وأن تحلل بعناية المضمون الإيجابي للبيان المعدّ من وزراء خارجية البلدان الستة، وأن تختار، في النهاية، التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عبر حوار قائم على الاحترام المتبادل، بشأن أية مسائل أخرى متبقية. وهذا النهج البناء من جانب الحكومة الإيرانية سييسر لنا أن نخلّف وراءنا أية مشاكل لم يتم حلها، وأن نوجد وضعا يتساوى فيه الموقف المتخذ تجاه إيران، في تطويرها لبرنامج نووي سلمي، مع الموقف تجاه أية دولة أخرى طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وستواصل روسيا إسهامها في تحقيق ذلك الهدف لما فيه مصلحة تدعيم نظام عدم الانتشار وتوطيد الأمن الإقليمي والدولي.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): إن الصين دعمت بثبات حماية الآلية الدولية لعدم الانتشار، وعارضت انتشار الأسلحة النووية. ولا نرغب في أن نرى اضطرابا جديدا في الشرق الأوسط. وإننا نؤيد حلا سلميا لمسألة برنامج إيران النووي عبر جهود ومفاوضات سياسية ودبلوماسية.

والتطورات المتعلقة ببرنامج إيران النووي مبعث قلق حاليا. والصين تحترم حق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتقر به. لكننا نشعر بخيبة أمل لأن الجانب الإيراني عجز عن الاستجابة لمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن. وفي ظل هذه الظروف، ندعم اتخاذ مجلس الأمن المزيد من الإجراءات الهادفة إلى حث الجانب الإيراني على تعليق أنشطته المتعلقة بالتخصيب، بغية العودة بالعملية إلى المسار التفاوضي.

وفي الوقت نفسه، تعتقد الصين أن أي تدبير متخذ، ينبغي أن يستهدف حماية الآلية الدولية لعدم الانتشار، وحفظ السلم والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. وأي إجراءات يتخذها مجلس الأمن ينبغي أن تكون ملائمة وتدريجية ومتناسبة. وينبغي لها أن تعزز الجهود الدبلوماسية بدلا من تأجيج الصراعات والدفع نحو المواجهة. وبما أن القرار الذي اعتمد للتو يعكس أساسا آراء الصين المذكورة أعلاه، فقد صوتنا لصالح القرار.

وتجدر الإشارة إلى أن هدف القرار الجديد ليس معاقبة إيران بل حثها على العودة إلى المفاوضات وإعادة تنشيط الجهود الدبلوماسية. ولا ينبغي لتدابير الجزاءات ذات الصلة أن تلحق الضرر بالشعب الإيراني أو أن تؤثر على المبادلات الاقتصادية والتجارية والمالية العادية بين إيران والبلدان الأخرى. ولا يدخل القرار الجديد أية تغييرات على أحكام الاستثناء الواردة في الفقرة ١٥ من القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦). وبالتالي، إن تجميد الأصول لا يمنع أي شخص أو كيان مدرج في مرفقي القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وهذا القرار الجديد من تسديد أي أموال مستحقة بموجب عقود بدأ نفاذها قبل إدراج ذلك الشخص أو الكيان في الحالات التي تشملها الفقرة ١٥.

إن القرار الجديد وتدابير الجزاءات المنصوص عليها في القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) كلها قابلة للرجوع عنها. وإذا علقت إيران أنشطة المعالجة المتصلة بالتخصيب وإعادة المعالجة وامتثلت للقرارات ذات الصلة الصادرة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن، فإن مجلس الأمن سيعلق، بل سينهي تدابير الجزاءات.

ويستحيل حل المسألة بشكل أساسي من خلال فرض الجزاءات والضغوط وحدها. وتبقى المحادثات الدبلوماسية هي الخيار الأفضل. وهذا هو التفاهم المشترك الذي توصل إليه المجتمع الدولي. ويتطلب حل المسألة النووية الإيرانية جهودا دبلوماسية شاملة، ولا سيما الجهود الدبلوماسية التي تجري خارج إطار مجلس الأمن. ونود أن ندعو كل الأطراف المعنية إلى اتخاذ موقف يتحلى بالمسؤولية العالية ويكون بناءا، وإلى التحلي بالهدوء وممارسة ضبط النفس والامتناع عن أي إجراءات قد تؤدي إلى تدهور الحالة وزيادة التوتر. وفي الوقت ذاته، ينبغي لنا أن نبقي في أذهاننا المبادئ التالية في إطار البحث عن حل قضية إيران النووية.

أولا، من خلال تناولنا لقضية إيران النووية، تبقى المحافظة على آليات عدم الانتشار الدولية وصون السلم والاستقرار الإقليميين والدوليين هما المنطلق والهدف النهائي. ولا ينبغي لأي إجراءات أن تنحرف عن هذا الهدف.

ثانيا، من الأمور الأساسية أن نبقي العملية على مسار الحوار والمفاوضات وأن نصر على التوصل إلى حل سلمي من خلال الجهود السياسية والدبلوماسية. ولذلك، من المهم بصفة خاصة تعزيز الجهود الدبلوماسية خارج إطار مجلس الأمن.

ثالثا، ينبغي لنا أن نحافظ بحزم على آلية عدم الانتشار الدولية. وتبقى الوكالة الدولية للطاقة الذرية الإطار الرئيسي لحل قضية إيران النووية. ولذا ينبغي صون وتعزيز سلطة ودور الوكالة.

رابعا، من الضروري التعامل بطريقة متوازنة مع العلاقة بين استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وبين عدم الانتشار. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعترف بحق إيران في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ويقع على عاتق إيران أيضا واجب قبول المراقبة الفعالة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتسوية المسائل المعلقة من خلال التعاون مع الوكالة، لكي تثبت الطبيعة السلمية لبرنامجها النووي وتعزز الثقة الدولية في هذا المجال.

خامسا، ينبغي لكل الأطراف المعنية أن تعمل على أساس المساواة والاحترام المتبادل، وأن تعزز الحوار والاتصالات وزيادة الثقة وتخفيف الشكوك وإزالة الشواغل بشكل متبادل، وذلك من أجل خلق المناخ والظروف اللازمة لتسوية هذه المسألة.

سادسا، إن المهمة الحالية العاجلة لجميع الأطراف هي إبداء المرونة والسعي الخلاق لاستئناف المفاوضات. وما زال اقتراح حزيران/يونيه ٢٠٠٦ الذي قدمته البلدان

الست معروضا على بساط البحث. إن اقتراح فترة التوقف المؤقت الذي قدمه المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد البرادعي، وإنشاء آلية لمحادثات تضم إيران يستحقان النظر فيهما أيضا.

إن الصين على استعداد للعمل مع الأطراف الأخرى لكي تواصل أداء دورها المطلوب من أجل التوصل إلى حل شامل وسلمي لقضية إيران النووية.

السيد آرياس (بنما) (تكلم بالإسبانية): تدرك بنما أن مشاركتها في مجلس الأمن تمثل مسؤولية مؤتمنة من أعضاء منظمة الأمم المتحدة عن تعزيز السلم والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، يسعد بنما أن مجلس الأمن تمكن بشكل إجماعي من توجيه رسالة تعبر عن قلقه بوضوح إلى شعب وحكومة إيران إزاء برنامجهما النووي.

ولكن، حينما يعتمد مجلس الأمن قرارا بفرض الجزاءات، فإن ذلك يمثل بصورة واضحة فشلا للعملية السياسية. ولذلك تدعو بنما جميع الأطراف إلى الشروع في أقرب وقت ممكن في عملية مفاوضات ترمي إلى تسوية الصراع الذي حدا بالمجلس إلى اتخاذ الإجراء الذي اتخذه اليوم. ولاحظت بنما أن جميع الأطراف قد اعترفت بأن لإيران الحق في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وأنها ككل الأطراف الأخرى في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يقع عليها التزام بمنع ذلك الانتشار.

وبالتالي، فإن بنما تدرك أن كل ما هو مطلوب هو التصميم وحسن النوايا من أجل تشاطر وتفهم قلق المجتمع الدولي.

السيد ماتولاي (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): إن سلوفاكيا، بوصفها بلدا منتجا ومستخدما للطاقة النووية لتوليد الكهرباء، تؤيد حق كل بلد في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بما يتماشى مع المادتين الأولى والثانية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإن حكومة بلدي، من خلال الامتثال الصارم لمعاهدة عدم الانتشار وللنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا يمكنها على الإطلاق أن تؤيد أي إجراء من شأنه أن يمس بحق الدول غير القابل للتصرف.

بيد أننا على اقتناع تام، بأن من حق المجتمع الدولي أن يطلب ضمانات بشأن الطبيعة السلمية الحصرية لبرنامج إيران النووي. ونحن في واقع الحال لا نملك حتى الآن تلك الضمانات. وما زالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية غير قادرة على إحراز تقدم إضافي في جهودها للتحقق الكامل من التطور الماضي لبرنامج إيران النووي ومن جوانب محددة في نطاقه وطبيعته. ونحن نحث إيران على إبداء أقصى درجة من التعاون والشفافية مع الوكالة وجميع الأطراف المعنية من أجل حل القضايا المعلقة واستعادة الثقة في برنامجها النووي.

وعلى مدى أربع سنوات تقريبا، واصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحقيقاتها في أنشطة إيران النووية غير المعلن عنها. وعلى أساس النتائج التي توصلت إليها الوكالة، خلص مجلس محافظي الوكالة، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، إلى أن إخفاقات إيران الكثيرة في الوفاء بالتزاماتها باتفاق الضمانات لمعاهدة عدم الانتشار تمثل عدم امتثال بموجب النظام الأساسي للوكالة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٦، طلب مجلس محافظي الوكالة، في جلسة استثنائية، إلى مدير عام الوكالة أن يحيل ملف إيران إلى مجلس الأمن.

وقد بت مجلس الأمن في هذه القضية الخطيرة من خلال اعتماد القرارات الملزمة قانونا ١٦٩٦ (٢٠٠٦) و ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) - والأخير اعتمد اليوم بالإجماع. وقد أيدت سلوفاكيا جميع هذه القرارات لأنها جاءت كرد متناسب وتدريجي وهادف على إخفاق

إيـران المـستمر في الامتثـال للمتطلبـات الدوليـة، الـتي أعـرب عنها أصلا مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتؤكـد سـلوفاكيا مـن جديـد علـى دعمهـا المـستمر للجهـود الراميـة إلى إيجـاد حـل تفاوضـي علـى المـدى الطويـل لقـضية إيـران النوويـة. ونحـن نتفـق مـع الـرأي الـداعي إلى استكشاف واستيفاء كل جهد دبلوماسي ممكن لتحقيق ذلـك الهـدف. ومـا زال اقتـراح بـشأن اتفـاق طويـل الأجـل وشـامل كان قد قدم إلى إيران في حزيران/يونيه الماضي معروضـا علـى بـساط البحـث، ومـا زال بـاب المفاوضـات مفتوحـا. ونـؤمن بأنـه يتـيح لإيـران الفرصـة للتوصـل إلى اتفـاق تفاوضـي يقـوم على التعاون. ونرحـب، في ذلـك الـصدد، بـالإعلان الـوزاري الجديد لمجموعة ٣+٣ الذي صـدر اليـوم وقدمـه الممثـل الـدائم للمملكة المتحدة.

وفي ضوء ما سبق، وبالنظر إلى رغبتنا في التوصـل إلى حـل كامـل وسـلمي لهـذه المـسألة، يطلـب وفـدي إلى القيـادة الإيرانيـــة الامتثـــال لمتطلبـــات مجلـــس الأمـــن، واســـتئناف المفاوضات بشأن هذه المسألة على أساس مقبول لدى المجتمـع الدولي.

وأخيرا يُكِـن بلـدي عظـيم الاحتـرام للأمـة الإيرانيـة، وتاريخها الثري، وثقافتها العريقة. ولهـذا نأمـل أن تغتـنم إيـران هـذه الفرصـة لاختيـار الطريـق الـسليم الـذي يفـضي إلى حـل شامل طويل الأجل لبرنامجها النووي ويؤدي إلى تعاون نـووي سلمي وتطور إيجـابي للعلاقـات مـع المجتمـع الـدولي بأسـره في المستقبل.

السيد فربيك (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): صـوتت بلجيكـا لـصالح القـرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، وترحـب باتخـاذه بالإجماع. وتأسـف بلجيكـا لأن إيـران لم تنفـذ طلبـات مجلـس الأمن التي تقضي بأن تعلـق إيـران أنـشطتها لإثـراء اليورانيـوم، وكـذلك أعمالهـا بـشأن المـشاريع المتعلقـة بالمـاء الثقيـل.

وتشجب بلجيكـا قلقـة التعـاون والـشفافية مـن جانـب إيـران، ممـا حـدا بالوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة إلى أن تـصل في ٢٢ كـانون الثـاني/ينـاير إلى اسـتنتاج مـؤداه أنهـا لا يمكنـها أن تـوفر ضـمانا بعـدم وجـود مـواد وأنـشطة نوويـة غـير معلنـة في إيران، أو الغرض السلمي البحت لبرنامجها النووي.

ويبرهن القرار الجديد على عـزم المجتمـع الـدولي علـى رصد سلامة نظام عدم الانتشار، وكذلك إعادة تأكيد رغبتـه في إيجاد الإطار اللازم للبحث عن حل تفاوضي.

وتوجه بلجيكا، في ذلك الصدد، نداء قويـا إلى إيـران لإيـلاء الاعتبـار الواجـب للعـرض المقـدم لهـا في حزيـران/يونيـه ٢٠٠٦، من أجل تنفيذ اتفاق طويل الأجل ودائم.

ويبين القرار الجديد العزم الإجماعي الذي أعـرب عنـه مجلس الأمـن علـى النحـو الـوارد في القـرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) والمعـاد تأكيـده في القـرار الحـالي، علـى اتخـاذ تـدابير إضـافية مناسـبة، لأن إيـران تجاهلـت طلبـات المجتمـع الـدولي والوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة. ونعلـق أهميـة خاصـة علـى مبـدأي التناسب وإمكانية عكس الاتجاه المنصوص عليهمـا في القـرار. ويكشف هذان المبدآن عن عزم المجلس مع إحاطة إيران علمـا بأن طريقا آخر لا يزال مفتوحا.

الـسيد إفـاه – أبنتنـغ (غانـا) (تكلـم بالانكليزيـة): انـضمت غانـا إلى توافـق الآراء بـشأن قـرار مجلـس الأمـن ١٧٤٧ (٢٠٠٧) لأننـا نـؤمن بعـدم انتـشار أسـلحة الـدمار الـشامل. وعلـى الـرغم مـن أن القـرار الـذي اتخـذ تـوا يفـرض جزاءات على إيـران، فـإن ممـا يـثلج صـدرنا أنـه يتـرك البـاب مفتوحـا للمفاوضـات، وأن التـدابير المنـصوص عليهـا يمكـن عكـسها. ومـا زلنـا نـرى أنـه سيتـسنى التوصـل إلى حـل دبلوماســي للمفاوضــات المطولــة بــشأن البرنــامج النــووي الإيراني، ونأمل في ذلك.

أخيرا، يود وفد بلادي أن يغتنم هذه الفرصة لحث جميع الدول على الوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: عدم الانتشار مع الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية ونزع السلاح النووي. ونحن نسلم بحساسية المسألة. غير أنني آمل أن يولي المجلس الاهتمام بمسألة الانتقائية – التي أثارها بعض زملائي خلال المناقشة – إذا أراد المجتمع الدولي أن ينجح في وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يشرفني الآن أن أعطي الكلمة لمعالي السيد منوشهر متقي، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية. وباسم مجلس الأمن، أعرب عن الترحيب الحار به وأدعوه إلى إلقاء كلمته.

السيد متقي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالفارسية والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): هذه هي المرة الرابعة خلال الـ ١٢ شهرا الماضية، في خطوة لا داعي لها، تنظمها قلة قليلة من أعضاء مجلس الأمن، التي يُستغل فيها المجلس لاتخاذ إجراء غير قانوني، وغير ضروري، ولا مبرر له ضد البرنامج النووي السلمي لجمهورية إيران الإسلامية، الذي لا يشكل أي تهديد للسلم والأمن الدوليين، وبالتالي لا يندرج ضمن نطاق ولاية المجلس المستندة إلى الميثاق.

وكما أكدنا على ذلك مرارا وتكرارا، فالبرنامج النووي لإيران سلمي تماما. وقد أعربنا عن استعدادنا، واتخذنا خطوات لم يسبق لها مثيل، وقدمنا مجموعة من المقترحات الجادة لمعالجة أي شاغل قد يثار في ذلك الصدد. وبالفعل، لم يخامرنا أدنى شك منذ البداية، وينبغي ألا يخامر المجلس أدنى شك، بأن جميع مخططات مقدمي القرار تُمليها اعتبارات وطنية ضيقة وترمي إلى حرمان الشعب الإيراني من حقوقه الثابتة، ولا تنبع مما يسمى بالشواغل المتعلقة بعدم الانتشار.

ولكي يتسم هذا المخطط بشيء من المصداقية الدولية، قام واضعوه بخداع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأجبروا بعض أعضائه – كما اعترفوا بذلك بأنفسهم – على التصويت ضد إيران في المجلس، وبذلك استفادوا من قوتهم الاقتصادية والسياسية الكبيرة لممارسة الضغط واستغلال مجلس الأمن لاتخاذ ثلاثة قرارات لا داعي لها في غضون ٨ أشهر.

ومما لاشك فيه أن تلك القرارات لا تنم عن الموافقة العالمية، لا سيما أن رؤساء دول لما يقارب ثلثي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تنتمي إلى حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي، أيدت موقف إيران حتى إلى عهد قريب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، وأعربت عن قلقها إزاء السياسات المتبعة في مجلس الأمن.

ولا تعبر تلك القرارات حتى عن آراء الأعضاء الخمسة عشر في المجلس، نظرا إلى أن معظمهم لم يجر إخبارهم على نحو كامل بالمناقشات التي جرت في الجلسات السرية – ناهيكم عن المشاركة فيها – حيث اتخذت أطراف قليلة، بينها غير أعضاء في المجلس، قرارات باسم المجلس كله.

وليست هذه المرة الأولى التي طلب مجلس الأمن فيها من إيران أن تتخلى عن حقوقها. فحينما غزا صدام حسين إيران قبل ٢٧ سنة انتظر المجلس سبعة أيام حتى يتمكن العراق من احتلال ٣٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع من الأراضي الإيرانية. وبعد ذلك اتخذ بالإجماع القرار ٤٧٩ (١٩٨٠). وذلك القرار المتخذ بالإجماع طلب من الطرفين إيقاف الأعمال العدائية، دون أن يطلب من المعتدي أن ينسحب، أي أن المجلس – في ذلك الوقت أيضا – طلب فعلا من إيران

أن تعلق بعض حقوقها؛ في تلك الحالة، حقها في حوالي ٣٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع من أراضيها.

وكما هو متوقع، امتثل المعتدي على النحو الواجب. ولكن تصوروا ما كان سيحدث لو كانت إيران قد امتثلت. كنا سنكون لا نزال نلتمس من الرئيس صدام حسين، حبيب المجلس في ذلك الوقت، أن يعيد أرضنا. و لم نوافق على تعليق حقنا في أرضنا. وقاومنا ثماني سنوات من المذابح واستعمال الأسلحة الكيميائية بالاقتران بالضغط من هذا المجلس، والجزاءات من أعضائه الدائمين.

وخلال الحرب انضمت الولايات المتحدة إلى المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا والاتحاد السوفياتي مع بلدان غربية أخرى في توفير المعدات العسكرية والمعلومات الاستخبارية وحتى مواد الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ومُنع مجلس الأمن طيلة سنوات، على الرغم من تزايد الأدلة وتقارير الأمم المتحدة، من معالجة استخدام العراق للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين والأفراد العسكريين الإيرانيين.

وأنا على ثقة بأن أغلبية الأعضاء الدائمين في المجلس لا يريدون اليوم حتى تذكر ذلك التنكر للعدالة والميثاق والقانون الدولي، ناهيكم عن لوم إيران على عدم الامتثال لقرار مجلس الأمن ٤٧٩ (١٩٨٠). وأثق أيضا بأنهم لا يريدون أن يتذكروا أنهم، حينما أمم الشعب الإيراني صناعة النفط في بلده، حاولوا أن يفرضوا على المجلس أن يتخذ قرارا يدين إيران على تهديد السلام والأمن. ولكنهم لا يمكنهم أن يحملوا الرأي العام العالمي على نسيان ذلك، وإن الشعب الإيراني لن ينسى بالتأكيد ذلك.

من منكم لا يعرف - وأطمئنكم على أن الرأي العام الدولي يعرف - أن عضوين في هذا المجلس، بالمعرفة التامة والمسبقة لاعتزام النظام الصهيوني لارتكاب العدوان على لبنان، منعا طوال أكثر من شهر اتخاذ أي قرار في هذا المجلس ومؤتمر روما وأي مبادرة بإنهاء فظائع ذلك النظام؟ أنتم في المجلس لم تتمكنوا حتى من اتخاذ موقف مناسب حيال قصف مرافق الأمم المتحدة في لبنان، الذي تسبب في مصرع ممثليكم.

ينبغي لمجلس الأمن أن يحاسَب على الأعمال والقرارات غير القانونية، وأيضا عن تقاعسه المتكرر عن العمل ضد الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

ومجلس الأمن، بوصفه جهازا لمنظمة دولية أنشأتها الدول، مقيد بالقانون، وإن والدول الأعضاء لها كل الحق في الإصرار على أن يبقى المجلس في نطاق السلطات التي أسندتها الدول له بمقتضى الميثاق. يجب على مجلس الأمن أن يمارس تلك السلطات على نحو يتفق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. كما أن التدابير التي يتخذها يجب أن تكون بالمثل متفقة مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة ومع القوانين الدولية الأخرى. إن أعضاء مجلس الأمن ليس لديهم الحق في تقويض مصداقية المجلس.

من هنا يمكننا أن نؤكد على أن نظر مجلس الأمن في البرنامج النووي السلمي الإيراني ليس له أساس قانوني نظرا إلى أن إحالة القضية إلى مجلس الأمن ثم اتخاذ القرارات لا يفيان بأدنى معايير القانونية. إن الأنشطة النووية السلمية لإيران لا يمكن وصفها بأنها تهديد للسلام بأي توسع في تفسير القانون أو الحقائق أو المنطق. وبدلا من ذلك، قرر أعضاء معينون في مجلس الأمن خطف القضية من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بوصفها الجهاز الرئيسي الفني المتخصص المسؤول عن المسألة، وتسييسها. كيف يمكن النظر في برنامج إيران النووي السلمي في مجلس الأمن على الرغم من أن إيران نفذت جميع التزاماتها وتعاونت إلى أقصى حد ممكن، أكثر مما يتوجب عليها أن تفعله وفقا لالتزاماتها بمقتضى المعاهدة، أي الالتزامات بمقتضى معاهدة عدم انتشار

الأسلحة النووية واتفاق الضمانات؟ أليس ذلك ببساطة لأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لم تتمكن من أن تجد أي تحول عن الأغراض القانونية والسلمية؟ كيف يمكن للمرء أن يتوقع أن تثبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية حقيقة سلبية؟

وابتغاء تحقيق الهدف غير القانوني والمدفوع سياسيا، وهو هدف حرمان إيران من حقها غير القابل للتصرف في التكنولوجيا النووية، بُذلت محاولات لاصطناع الدليل. ووفقا لتقرير نشر مؤخرا في صحيفة أمريكية، فإن ''أغلبية المعلومات الاستخبارية للولايات المتحدة المتشاطرة مع وكالة الرقابة النووية التابعة للأمم المتحدة اتضح أنها تفتقر إلى الدقة ولم يؤد أي منها إلى اكتشافات كبيرة داخل إيران''. ونفس المقال الإخباري يقتبس أيضا من مسؤول كبير من الوكالة الدولية للطاقة الذرية قوله إنه ''منذ سنة ٢٠٠٢، اتضح أن قدرا كبيرا جدا من المعلومات الاستخبارية التي تأتينا خاطئ''.

بيد أن إيران تعين عليها، من أجل تمكين الوكالة الدولية للطاقة الذرية من التوصل إلى هذا الاستنتاج، أن تنفذ تدابير الشفافية خارج جميع الضمانات والبروتوكولات للوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تسمح بما يزيد على ٢٠ زيارة من جانب مفتشي الوكالة الدولية لمواقعها العسكرية الحساسة التي ليست لها أية علاقة ببرنامجها النووي.

هل يوافق أي عضو في هذا المجلس على فعل نفس الشيء؟ هل الأعضاء الدائمون في هذا المجلس مستعدون أيضا لأن يقوموا بإخبار الجمهور الدولي بعدد أجهزة الطرد المركزي التي يمتلكونها؟ في الواقع خلال السنوات الأربع المنصرمة أجرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكثر من ١٠٠ ٢ يوم فرد من فحص جميع المرافق النووية الإيرانية. وجميع التقارير الصادرة عن الوكالة الدولية منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ تشير إلى الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني. وأكدت الوكالة في سنة ٢٠٠٣، وتمسكت بتأييدها منذ ذلك الوقت بأنه ''لا توجد حتى الآن بينة على أن المواد والأنشطة النووية غير المعلن عنها سابقا ... كانت تتعلق ببرنامج أسلحة نووية''.

وكانت الوكالة في شتى المناسبات، قد توصلت إلى الاستنتاج بأن ''جميع المواد النووية المعلن عنها في إيران قد تم حصرها، ولذلك فإن تلك المواد لم تحول إلى أنشطة محظورة. وفي وقت قريب لا يبعد عن شباط/فبراير ٢٠٠٧، ذكر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقريره أنه، ''عملا باتفاق الضمانات لمعاهدة عدم الانتشار، توفر إيران للوكالة سبل الوصول إلى المواد والمرافق النووية المعلن عنها، وتوفر تقارير لازمة عن حصر المواد النووية فيما يتعلق بتلك المواد والمرافق''. ويشير نفس التقرير أيضا إلى أن ''الوكالة يمكنها التحقق من عدم تحويل المواد النووية المعلن عنها في إيران''. وذكر المدير العام أيضا أمام مجلس المحافظين في ٥ آذار/مارس ٢٠٠٧ أن الوكالة لم تشاهد أي ''قدرة صناعية على انتاج مواد نووية يمكن استعمالها في صناعة الأسلحة، وهو اعتبار هام في تقييم الخطر''.

ومن سوء الطالع أن مجلس الأمن، في ظل الضغط الواضح الذي يمارسه بعض أعضائه الدائمين، مستمر في محاولة حرمان دولة من ''حقها غير القابل للتصرف'' في تطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، بينما أوفت تلك الدولة، وما زالت تفي، بالتزاماتها الدولية. وقرار مجلس الأمن بمحاولة إجبار إيران على تعليق برنامجها النووي السلمي يشكل انتهاكا فاضحا للمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة وينافي حق الشعب الإيراني في التطور وحقه في التعليم.

ومع أن الدول الأعضاء وافقت، وفقا للمادة ٢٥ من الميثاق، على قبول وتنفيذ قرارات مجلس الأمن وفقا للميثاق الحالي، فإن مجلس الأمن لا يجوز له أن يضغط على البلدان للتسليم إما بقراراته التي اتخذت بسوء نية أو بمطالبه التي تنكر المقاصد والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة.

وبالمثل، وعلى النحو الذي قضت به محكمة العدل الدولية في فتواها لعام ١٩٧١، فانه ليس مطلوبا من الدول الأعضاء أن تمتثل لقرارات المجلس إلا إذا كانت متفقة مع ميثاق الأمم المتحدة. فهل يأذن الميثاق لمجلس الأمن بأن يطلب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتخلى عن حقوقها الأساسية الناشئة من المعاهدات؟ إن من شأن القيام بذلك أن ينتهك المبادئ الثابتة للقانون الدولي للمعاهدات والمبدأ الوارد في ديباجة الميثاق، وهو بالتحديد، تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها المحافظة على تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة من المعاهدات.

من يستطيع أن ينكر أن حرمان دولة بأسرها من التعليم العالي في مجالات محددة ومن فوائد التكنولوجيا النووية للاستخدامات الإنسانية والمدنية يخالف الحق الأساسي لجميع الشعوب في التعليم والتطور؟ ألا يعد هذا نهجا تمييزيا مزعجا حيال المعرفة والتنمية؟ كيف يمكن لهيئة في الأمم المتحدة، قد أنشئت لصون السلم الأمن، أن يتم التلاعب بها من جانب دول معينة لكي تتصرف بشكل لا يتنافى مع المقاصد والمبادئ الأساسية للميثاق فحسب، بل أيضا يؤدي إلى تفاقم قضية يمكن حلها بسهولة لتصبح أزمة دولية؟ ولكن، من البديهي أن مثل هذا النهج سيقوي عزيمة البلدان النامية لتعزيز جهودها لنيل الاستقلال ولبلوغ الإنجازات المتقدمة في العلم والتكنولوجيا.

ومع أن الذين صوتوا مؤيدين القرار المعتمد للتو بشأن برنامج إيران النووي السلمي لم يكلفوا أنفسهم عناء الاستماع إلى مواقف وتوضيحات بلدي قبل التصويت، فإنني أود أن أسلط الضوء على عدد من العناصر في ذلك القرار لدواعي التسجيل ولتوعية الرأي العام العالمي بها.

أولا، إن هذا القرار، من خلال فرض الجزاءات، يعاقب بلدا لم يحول على الإطلاق برنامجه النووي وفقا لتأكيدات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويعاقب القرار بلدا ما زال طرفا ملتزما في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتخضع كل منشآته النووية لمراقبة مفتشي الوكالة وآلات تصويرهم. ويفرض القرار جزاءات على بلد يفي بكل التزاماته بموجب معاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة، ولا يطلب أكثر من حقوقه غير القابلة للتصرف بموجب المعاهدة. فهل توجد هناك طريقة أنجع لتقويض صك متعدد الأطراف بهذه الأهمية ويتعامل بشكل مباشر مع السلم والأمن الدوليين؟ أو ليس هذا الإجراء من جانب مجلس الأمن بالذات يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين؟

ثانيا، يشكل القرار خروجا واضحا عن المزاعم المعلنة لمقدميه. فمن خلال استهداف المؤسسات الدفاعية والاقتصادية والتعليمية لبلدي، يسعى إلى أهداف تتجاوز كثيرا البرنامج النووي السلمي لإيران. إن الجزاءات التي ينص عليها القرار تستهدف بشكل واضح أمة مستقلة وشامخة ومثابرة ولها من الثقافة والحضارة ما عمره آلاف السنين. فماذا يعني إلحاق الضرر بمئات الآلاف من المودعين في بنك سِباه، الذي يعود تاريخه في إيران إلى ما قبل ٨٠ عاما، سوى المواجهة مع الإيرانيين العاديين؟

ثالثا، جاء اعتماد القرار في وقت لم تهمل فيه كل المقترحات والمبادرات المنطقية للعودة إلى حل تفاوضي فحسب، بل إن بلدانا معينة لم تسمح بمجرد تقديم تلك المقترحات. إن إيران كانت مستعدة دائما للمفاوضات ضمن إطار زمني محدد وبدون شروط بغية إيجاد حل مقبول

لدى الأطراف. وبذلت إيران قصارى جهدها لتحقيق ذلك الهدف وقدمت العديد من المقترحات لتوفير الضمانات اللازمة حول الطبيعة السلمية لبرنامجها النووي. وخلال الأسابيع القليلة الماضية قدمت مقترحات أخرى، كان يمكن لكل منها أن يوفر فرصة لكسر الجمود الحالي وأن يؤدي إلى حل معقول وعادل. والتفسير الوحيد الذي يمكن استخلاصه من هذا التعجل في اعتماد القرار ومنع إجراء المفاوضات هو وجود نوايا مبيتة لدى مقدمي مشروع القرار وانعدام الإرادة السياسية للتوصل إلى حلول.

وأخيرا، تم اتخاذ القرار ضد برنامج إيران النووي السلمي، حتى بينما تواصل الدول النووية الكبرى استخفافها بالمطالبة الدائمة من المجتمع الدولي بترع السلاح النووي، وقيامها، عوضا عن ذلك، بتعريض السلم والأمن الدوليين للخطر، بتطوير أجيال جديدة من تلك الأسلحة، وبالتهديد باستخدامها.

فهل اتخاذ القرار يوطد السلم والأمن الدوليين؟ وهل يعزز مصداقية الآليات الدولية الهامة، مثل معاهدة عدم الانتشار النووي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وحتى هذا المجلس ذاته؟ وهل يزيد ثقة البلدان والدول النامية بأنه يمكنها الحصول على حقوقها من خلال هذه الآليات والصكوك؟ وهل يزيد الثقة في الآليات المتعددة الأطراف؟ وهل يخفف الترعات الأحادية؟ من المؤكد أن الإجابة على تلك الأسئلة جميعا هي ''كلا'' والخلاصة الوحيدة للقرار هي أن الشعوب والحكومات المحبة للحرية، في جميع أرجاء العالم، ستصبح واثقة بأنه لا يمكنها الاعتماد على المؤسسات المتعددة الأطراف للحصول على حقوقها المشروعة.

وبسبب هذا النهج غير القانوني وغير العادل لمجلس الأمن، لم تفلح قراراته حتى الآن في الوصول إلى حل لهذه المسألة. وتلك القرارات، ويقين بعض الأعضاء الدائمين من اتخاذها بوسيلة أو بأخرى، كانت دائما، ولا تزال، جزءا من المشكلة، وعقبة أمام إيجاد حل حقيقي ومقبول بشكل متبادل. وهذا ما يجعل إيران تواصل إصرارها على حتمية وقف هذه الممارسة، التي لن تؤدي إلا إلى تفاقم الوضع والقضاء على نفوذ المجلس وتقويض مصداقيته.

لقد كان واضحا منذ البداية أنه ليس هناك سوى خيارين للتعامل مع برنامج إيران النووي السلمي: هما التعاون والتفاعل، أو المواجهة والصراع. وجمهورية إيران الإسلامية، لثقتها بالطابع السلمي لبرنامجها النووي، ظلت تصر دائما على البديل الأول. ذلك أن إيران لا تبحث عن مواجهة، ولا تريد أي شيء أكثر من حقوقها غير القابلة للتصرف. وأستطيع أن أؤكد للمجلس أن الضغط والتخويف لن يغيرا السياسة الإيرانية. وإذا كانت بعض البلدان تعلق آمالها على إمكانية أن تُضعف القرارات المتتالية من عزم الدولة الإيرانية العظيمة، فلا ينبغي لها أن تشك في أنها تواجه من جديد إخفاقا كارثيا على صعيد الاستخبارات والتحليل فيما يتعلق بالثورة الإسلامية للشعب الإيراني.

وربما لم يحدث في وقت آخر من تاريخ إيران أن اجتمعت إرادة شعبها بكامله بهذه الدرجة من الصلابة على مطلب وطني. وكما دفعت الدولة الإيرانية ثمنا غاليا مقابل تأميم صناعة النفط فيها ومقابل دفاعها المقدس طوال ثماني سنوات عن النفس، ندرك أن علينا الآن أن نستعد لدفع ثمن كرامتنا واستقلالنا. ولكن يجب أن يعلم العالم، وهو يعلم ذلك، أن حتى أقسى الجزاءات السياسية والاقتصادية أو غيرها من التهديدات أضعف كثيرا من أن تُكرِه الأمة الإيرانية على التراجع عن مطالبها القانونية والمشروعة.

فإذا كنتم تسعون لفرض الجزاءات والحظر على ثروة الأمة الإيرانية وقدراتها، وخاصة فيما يتعلق بأبطالنا الوطنيين الذين ورد ذكرهم في القرار، فإني سأخبركم إذن ما هي الأصول الرئيسية التي بحوزتنا: إنها الإيمان بالله، والسعي

لإقرار العدل، ومقاومة التهديدات والترهيب. أفيمكن لهذا القرار أن يحاصر هذه الأصول القيمة؟ هل استطاعت أن تصادر هذه الأصول العظيمة ثمانية أعوام من الحرب المفروضة علينا، تلك الحرب التي وضع تصميمها بعض الأعضاء الدائمين ونُفذت من خلال إمدادات لا نهائية من الأسلحة ودولارات النفط والقذائف وطائرات الميراج والسوبر إيتاندار والدعم الاستخباراتي والوعود من وزير دفاع الولايات المتحدة السابق؟

إن الأمة الإيرانية، من وراء قائدها المبجل، تنصحكم بألا تقوضوا كرامة الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. وندعوكم إلى العودة إلى طريق المفاوضات الصحيح، على أساس من الحقيقة والعدل. فالطريق الوحيد للتقدم يكمن في التخلي عن الشروط المسبقة غير الحكيمة والعودة إلى مائدة التفاوض بنية حسنة. ذلك أن التعليق ليس بالخيار ولا هو بالحل.

إن الشعب الإيراني العظيم، مهتديا بالتعاليم والقيم الإسلامية، أمة محبة للسلام ومتحضرة. ومن الحقائق الثابتة أن شعبنا لم يكن له قط أي دور في جرائم ضد الإنسانية من قبيل الجرائم التي ارتُكبت خلال الحربين العالميتين الأخيرتين، وعمليات الإبادة الجماعية التي وقعت في مختلف بقاع العالم، ومآساتي هيروشيما ونغازاكي، وحرب فييت نام، والجرائم التي ارتُكبت خلال الحرب في البلقان، أو الجرائم الشنعاء التي يجري ارتكابها بشكل منهجي ضد الشعب الفلسطيني. وإيران لم تبدأ أي حرب على مدى الأعوام الـ ٢٠٠ الماضية. بل لقد كنا ضحية للإرهاب وأسلحة الدمار الشامل خلال حرب الأعوام الثمانية التي فُرضت علينا. إننا ندعو للسلام والاستقرار والرفاه لجميع الشعوب في جميع أنحاء العالم، وفي منطقتنا خاصة. وما فتئنا نحاول على الدوام أن نؤدي دورا بناء وفعالا بوصفنا عضوا في المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيُبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥.